مذكرات جارالله عمر

الفصل الثاني عشر

نحو المؤتمر الرابع

هناك موضوعان في هذا الحديث، موضوع الإعداد للمؤتمر وانعقاد المؤتمر، أو الدورة الثانية من المؤتمر العام وكيف وصلنا إلى هذا المؤتمر. وموضوع الزيارة للولايات المتحدة الأميركية وهي جاءت تلبية لدعوة من جامعة شيكاغو ولحضور المؤتمر الديموقراطي ووصلت قبل يومين من عقد المؤتمر، ويمكن أن نتكلّم عنها لاحقًا.[1]

أعتقد أن نبدأ بعقد المؤتمر العام الرابع، الدورة الثانية، في يوم الثلاثين من آب/ أغسطس عام ٢٠٠٠. وفي هذا المجال، يجب تسجيل بعض الملاحظات كمقدمة ضرورية لمعرفة الظروف التي أحاطت بعقد المؤتمر وبالدورة الثانية بالذات. هنا أريد أن أشير إلى أنّ المؤتمر العام الرّابع هو أهمّ مؤتمر في تاريخ الحزب الاشتراكي على الإطلاق وأصعب مؤتمر. لماذا؟ لأنّه حلّ مشكلة عمرها ١٤ سنة، إذ كانت هناك تطوّرات ومتغيّرات كبيرة حالت دون عقد المؤتمر الرّابع بصورة كاملة في نهاية الثمانينيّات، ذلك أنّ المتغيّرات العالمية والمتغيّرات الداخلية في اليمن، وفي مقدّمتها قيام الدولة اليمنية الجديدة وسقوط المعسكر الاشتراكي، والوحدة اليمنية، وقيام الدولة اليمنية الجديدة في عام تسعين، وانتقال القيادة إلى صنعاء، ثمّ جاء موضوع الأزمة والحرب عام ١٩٩٤ وتشتّت قيادة الحزب الاشتراكي اليمني بين الدّاخل والخارج، وظهور انقسامات تنظيمية وسياسيّة داخل الحزب الاشتراكي بعد الحرب - هذه كلّها جعلت عقد المؤتمر تحدّياً استثنائيّاً وغير عاديّ، لا سيّما أنّ الحرب أدّت إلى تغيّر ظروف الحزب وتدمير بنيته التّحتيّة والاستيلاء على أمواله وتعرّض قادته للمحاكمة أو للطّرد من البلاد، لذلك، وكما قلت، يُعتبر انعقاد المؤتمر في الثلاثين من آب/ أغسطس عام ٢٠٠٠ محطّة هامّة واستثنائيّة في حياة الحزب الاشتراكي اليمني، واعتبر البعضُ عقدَ المؤتمر حدثاً غير عاديّ في ظروف غير عاديّة. وفي رأيي ان قصّة عقد المؤتمر العام الرّابع تلخّص صراع الحزب الاشتراكي اليمني من أجل البقاء كحزب سياسي، ولكنّها في جوانب معيّنة تعكس أيضا الظروف التي عاشها ويعيشها اليمن منذ الحرب وانعكاساتها على المناخ السياسي والحياتي للناس.

[1] لم يتحدث جارالله عن رحلته الى الولايات المتحدة في التسجيلات، رغم انه وعد بذلك، كما انه لم يتحدث عن ظروف عودته الى صنعاء وامورا أخرى بينها سبب عدم حضور علي ناصر لقاء دمشق.

مهمات مؤجلة وعراقيل ومخاوف

هذه القصة يمكن ان تعود إلى ما قبل الحرب، عندما فرضت الظروف والتطوّرات الفكريّة والسياسيّة داخل الحزب، أن نعيد النّظر في الكثير من أولويات الحزب ورؤاه الفكرية والبرنامجية. أخذ الحزب يُناقش هذه المسألة في بداية التسيعينيات، بعد الوحدة، وتشكّلت لجنة من أعضاء المكتب السياسي وبعض أعضاء اللجنة المركزية لكي تعيد صياغة البرنامج والنظام الداخلي. إنجزت هذه المهمة في غضون أشهر وكان المفترض أنّ يُقرّ المؤتمر البرنامج والنّظام الدّاخلي الجديد، الذي كان يفترض عقده مطلع التسعينات، أي في المرحلة الانتقالية بعد قيام الوحدة اليمنية. ولكن المؤتمر تأجّل مرةً بعد أخرى بسبب الأزمات السياسية الصغيرة التي كانت تنشب بين الشريكين - بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، أو بين الحزب الاشتراكي والرئيس، وأحياناً بين الرئيس ونائبه [علي البيض]- أو بسبب الانشغال في إعادة ترتيب أوضاع الحزب أو بسبب من أوضاع الناس بعد الوحدة وانتقالهم من الجنوب أو الشّمال. وتأجل المؤتمر أيضاً لضرورات إعادة ترتيب منظّمة الحزب في الشمال على أساس علني وتعدّدي والرفاق لم يكونوا معتادين على هذا لأنهم كانوا يعملون تحت الأرض لسنوات طويلة.

ولكن كان هناك سبب آخر لم يكن أحدٌ يفصح عنه: كان لدى بعض الأخوة مخاوف من الانتخابات داخل الحزب واحتمال أن لا يكونوا موجودين في القيادة الجديدة. كان هناك تخوّف من التحوّل الدّيموقراطي أيضاً داخل الحزب بحجج وأوهام متعدّدة بعضها حقيقيّ وبعضها وهميّ. لذلك كان يجري تأجيل المؤتمر مرّةً بعد أخرى حتى داهمتنا الأزمة السياسية التي بدأت بعد انتخابات نيسان/أبريل عام ١٩٩٣، وتشكيل الحكومة، والاختلاف على الدستور وسيأتي في حديثنا عن تلك الفترة. وهنا أصبح موضوع الأزمة هو الموضوع الرّئيس الفارض نفسه على كلّ شيء وانتهت حكاية التّفكير بعقد المؤتمر.

وصلنا إلى الحرب كما هو معروف، وكانت الحرب تستهدف، من ضمن ما تستهدف، إزالة الحزب الاشتراكي اليمني ولاسيّما بعد أن رفضت اللجنة المركزية دمج الحزب بالمؤتمر الشّعبي العامّ، أي رفضت إلغاء الحزب الاشتراكي. فكان لا بدّ أن توجّه الضربةُ الرئيسة نحو الحزب وأن تطاله الحرب أكثر من سواه. وبطبيعة الحال، أدّت الحرب إلى تدمير البنية التّحتيّة للحزب، كما أدّت إلى تشتيت قياداته بين الدّاخل والخارج والاستيلاء على أمواله ومقراته والى إلى فصل الكثير من أعضائه من أعمالهم واعتقال البعض الآخر. وعلى الرّغم من أنّ الطّرف المنتصر في حرب العام ١٩٩٤ لم يعلن حلّ الحزب الاشتراكي اليمني، مراعاةً للمجتمع الدولي ولعوامل أخرى مختلفة، لكنّه في حقيقة الأمر كان يعمل من أجل أن يلغي الحزبُ الاشتراكيّ نفسَه بنفسِه من دون أن يتحمّل الطّرف المنتصر مسؤوليّة ذلك من الناحية الأخلاقية.

كان للحزب كتلة برلمانيّة قويّة، وإن كان البعض من أعضائها قد غادر للخارج. وكانت سياسةُ السّلطة التي انتصرت في الحرب تقوم على أساس استبدال الحزب الاشتراكي بمنظّمات

سياسية بديلة من داخل الحزب، وهو ما اصطلح على تسميته بـ"الاستنساخ" أو بـ"التفريخ"، مثل تفريخ الدّجاج. كانت الحكومة تعمل على أساس تشجيع بعض القيادات داخل الحزب وبعض أعضاء الحزب على أن يُنشئوا منظّمات وأحزابا بديلة في مواجهة السّلطة الحزبية. وتمّ في هذا المجال إنشاء حوالي خمس منظّمات حزبية تحت أسماء وأشكال مختلفة، وفي مقدّمتها "اللجنة التحضيرية" و"تيار فتّاح" و"الجبهة الوطنيّة" و"حزب الوحدة الشعبية" وغيرها من المسمّيات. وتمّ تسليم بعض مقرّات الحزب الاشتراكي اليمني وأمواله المصادرة الى هذه المنظّمات الوهمية وشنّ حملة دعائيّة كبيرة ضدّ الحزب وتسخير وسائل الإعلام وشن الحرب الديبلوماسية التي نجحت إلى حدٍّ كبيرٍ في تشويه صورة الحزب الاشتراكي وتحميله مسؤوليّة الحرب والانفصال وجرت محاولة لإعادة كتابة لا تاريخ الحزب الاشتراكي وحسب بل وتاريخ اليمن ككلّ ايضا، وإعادة كتابة أدوار الناس في صناعة هذا التاريخ وتحميل الحزب كل المساوئ وسحب كل الإيجابيات التي حصلت.

ولكن كل هذه الإجراءات أصابها الفشل. وتحوّلت المنظّمات البديلة إلى هياكل عظمية هزيلة مرفوضة من الشارع ومن الناس، وأصبحت عبئاً ماليّاً على خزينة الدّولة. كما توقّفت الصحف التي كانت تصدر لمهاجمة الحزب الاشتراكي اليمني. فقد انشأوا مثلاً "الثوري الوحدوي" و"صوت الجبهة" واسسوا صحفاً كثيرة تهاجم الحزب الاشتراكي باسم الحزب الاشتراكي، غير ان تلك الصحف توقفت عن الصدور لأنّ الشارع لم يكن يشتريها، بل كان يكرهها ويعتبر أنّ هذه الصحف تصدر باسم أجهزة الأمن. كما أخذت القوى السياسية موقفاً مؤيّداً للحزب الاشتراكي ومتضامناً معه، ورفضت التعامل مع الأحزاب والمظمات البديلة، وبالذات "مجلس التنسيق"، وكان يعتبرُ النّاسُ هذه المنظمات أنها أحزاب السلطة والأمن أو مثلما يسمّونها في المغرب «الأحزاب الإداريّة» أو «الأحزاب المخزنيّة». رفض الشارع التعامل معها، ورفضت النخبة السياسية التّعامل معها، حتى المؤتمر الشعبي العام نفسه، المفترض أن يوافق على ما تفعل السلطة أو ما تؤيّده، لم يتعامل مع تلك المنظمات وترك لجهاز الأمن السياسي أن يتعامل معها. لذلك فشلت تماماً واتّجهت الضغوط مباشرةً نحو الحزب

نحو أعادة تنظيم الحزب واستعادة شرعيته

في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ اجتمع الأعضاء المتبقّون من اللجنة المركزية في صنعاء وأعضاء البرلمان، بغرض إعادة تنظيم الحزب واستعادة شرعيّته بسبب عدم وجود قيادة له هنا، إذ كان معظم قيادته في الخارج، وكان ثمة نزاع على الشّرعيّة مع اللجنة التحضيرية ومع المنظمات الأخرى التابعة للحكومة. ولكنهم اجتمعوا وكوّنوا لجنة سموها "لجنة الاتصال". ثمّ جمعوا أعضاء اللجنة المركزية وأعادوا انتخاب مكتبٍ سياسيٍ جديد وأمينٍ عامٍّ جديد هو علي صالح عباد-مقبل، وقرّروا في هذه الدّورة أن يُعدّوا لعقد مؤتمر الحزب الرابع كي تكون للحزب

الشرعية الحقيقيّة. وفي الوقت نفسه، وبعد حوالي شهرين من الحرب او اقل، عقدت القيادة التي في الخارج، أي أعضاء المكتب السياسي الذي هرب معظمهم إلى دمشق والخليج والقاهرة، اجتماعاً بدمشق في تموز/ يوليو أو آب/ أغسطس ١٩٩٤، على ما اظنّ، واتخذوا جملة قرارات أوّلها أنّ القيادة يجب أن تكون في الداخل، والقرار الثاني، من يستطيع العودة إلى صنعاء، يجب أن يعود بأيّ شكل، والقرار الثالث إدانتهم للحرب، شجبها ورفضها، وكذلك رفض الانفصال. أننا ضد الحرب وضد الانفصال ونعتبر أنّ الحرب والانفصال وجهان لعملة واحدة. لأنّ الحزب الاشتراكي مُتّهم بالمسؤولية عن الانفصال، وهو يتّهم الطرف الآخر بمسؤولية الحرب، كانوا يريدون منّا إدانة الانفصال والتّرحيب بالحرب ونحن كنّا نقول إنّ الحرب هي التي بدأت وأدّت إلى الانفصال بعد عشرين يوماً وأنّ قرار الانفصال كان قراراً ليس من الحزب الاشتراكي ولا علاقة له به، ومع ذلك نحن ندين الحرب والانفصال وندعو إلى العودة الى الحوار والتفاهم. طبعاً كان هذا القرار من ناحية غير واقعية ولكنه من ناحية مؤشّرٌ لسياسة عقلانيّة في المستقبل.

لم يحضر علي سالم البيض هذا الاجتماع، وهذا القرار الذي اتخذناه في دمشق، لم يرحَّب به الإخوةُ الذين في الخارج وكذلك أيضاً بعض الاخوة [الايديولوجيين؟] اعتبر هؤلاء أن هذه القرارات استسلامٌ للطرف الذي انتصر وقبولٌ بالأمر الواقع وأنه يجب الرّدّ عليها بتشكيل منظّمة سياسية لأعضاء الحزب والرابطة [«رابطة أبناء الجنوب اليمني»] والمستقلّين تحت اسم «الجبهة الوطنية في الخارج» (موج) وقد شُكّلت بدعم من بعض الدول العربية والمملكة العربية السعودية بالذات. وبدا تشكيل «الجبهة الوطنية» وكأنه ردّ على تشكيل قيادة للحزب الاشتراكي في صنعاء. فردّت القيادة في صنعاء على هذا العمل بفصل الإخوان الذين اعتُبروا مشاركين في تأسيس "موج"، أي معارضة الخارج، ففصلتهم، من ناحية تفادياً لمزيدٍ من ضغوط السلطة وتجنّباً لمزيد من المجابهة بسبب وجود ضغط شديد عليهم. وفصلتهم من ناحية أخرى لأنهم يعتبرون أنّ الخروج لتشكيل حزب آخر يؤثّر على مشروعية القيادة هنا ويخالف أنظمة الحزب الاشتراكي اليمني. لذلك فصل أربعة أشخاص من الذين كانوا في الخارج، بينهم علي سالم البيض وحيدر العطاس وأظن سالم صالح واعتقد صالح عبيد أحمد. من هنا تحوّل الحزب إلى حزبين من الناحية العملية، فهناك قيادة الخارج وقيادة الداخل. وكانت خلافات في هذه المسألة وتعدّدت وجهات النظر حول كيفية التعامل مع الحرب ومع الانفصال وما هي السياسة التي يتّبعها الحزب الاشتراكي اليمني في الداخل وكيفية التعامل مع السلطة الواقعية القائمة في صنعاء. يومها كنت في القاهرة، كنت ما زلت بعد الحرب في القاهرة، خرجتُ في منتصف الحرب.

ضد المعارضة من الخارج

انا حضرت اجتماع دمشق ولكن لم أكن موافقاً على تشكيل "الجبهة الوطنية في الخارج"، ("موج"). كان رأيي أن البقاء في الخارج مؤقّت وأنه يجب العودة إلى صنعاء

ومساندة القيادة التي تشكّلت في صنعاء خصوصاً وهي مشكّلة من عناصر معروفة، وقد رفضتُ التعامل مع هذه المنظمة الجديدة في الخارج ورفضتُ المعارضة في الخارج. ولكنّ السلطة هنا، في الوقت الذي كانت ترفض التعامل مع القيادة في الخارج وتدينها وتقدّم بعض أعضائها للمحاكمة، كانت أيضاً تمارس ضغوطاً شديدةً على الحزب الاشتراكي في الداخل وعلى قيادته من أجل تقديم المزيد من التنازلات ومن أجل إضعاف دور الحزب وتمزّقه، الأمر الذي أدّى إلى نشوء تصلّب وردود فعل متشدّدة داخل الحزب، هنا في صنعاء، ترفض التسجيل في الانتخابات. كان بعض الإخوان الذين في الخارج متفقين في وجهات نظر، ومنهم أحمد علي السلامي وسيف صايل، فقرّرنا العودة إلى صنعاء رغم الظروف الصعبة، ويمكن أن نأتي إلى هذا الموضوع لاحقاً. ولكنّي أتكلم عمّا له صلة بإعادة تنظيم الحزب والمؤتمر.

عدنا الى صنعاء بالتدريج، أوّلاً أحمد علي ثم سيف صايل ثم أنا، في عام ١٩٩٦ [...] على ما اظن، عدنا وبدأنا نشدّ من أزر القيادة التي كانت موجودة هنا في صنعاء. عدنا وكنا نريد أن يتّبع الحزب سياسةً عقلانيّةً ولكنها واضحة، وأن نتجنّب الاصطدام بالسّلطة ولكن دون أن نتماهى فيها أو دون أن نكون تابعين لسياستها. كنّا نريد أن نأخذ موقفاً معتدلاً من دون أن يؤدّي هذا إلى صدام جديد مع السلطة. وكنا نريد أن نستغلّ كلّ الأجواء من أجل إعادة بناء الحزب، ولكن السلطة لم تترك لنا أيَّ فرصة في هذا المجال. وكنّا نريد سياسة معتدلة تحافظ على الحزب وتمنع التماهي بالسلطة وتحافظ أيضاً على خط سياسي متميّز للحزب الاشتراكي، ولكن السلطة كانت تتصرف على أنها قوة منتصرة ولا بدّ أن يخضع الآخرون لإرادتها. ولهذا لم ننجح في إعادة أجواء الهدوء والمرونة إلى الجوّ السياسي، ولم ننجح في خلق هدنة بين الحزب الاشتراكي من جهة والسّلطة والمؤتمر الشعبي العام من جهة ثانية.

لقاء مع عبد الكريم الارياني

كانت الأجواء ما زالت مشحونة بآثار الحرب الباردة التي تلت الحرب الساخنة. بطبيعة الحال، نحن عندما عدنا، وأنا عندما عدت شخصيّاً، والإخوان الآخرون عندما عادوا، عدنا بسبب رغبتنا في العودة والعمل من الداخل، ولقناعتنا بأن المعارضة من الخارج لن تجدي نفعا، وعدنا تنفيذاً لقرارات اجتماع دمشق. وكانت السلطة تريد أن يعود الناس، واتّصلَت بنا عدة مرات لهذا الغرض، ولكنها كانت تريد أن يعودوا بشروطها، ليوافقوا على سياستها ويقبلوا تحميل عناصر معيّنة في الحزب الاشتراكي مسؤولية الأزمة والحرب والانفصال. ولكننا كنا نرفض هذا الموضوع، وأودّ أن أذكر حادثة هامة جدّاً هي أنه أثناء اجتماع دمشق بعد الحرب مباشرة، مرّ الدكتور عبد الكريم الارياني وكان يومها يشغل منصب نائب رئيس الوزراء، كان يومها راسم سياسة بالنسبة للخارج وبالنسبة لفترة ما بعد الحرب مباشرة، وكان مسؤولاً عن السياسة الخارجية بشكل أساسي. وفي دمشق طلب مقابلتي مع ياسين سعيد نعمان، وتشاورنا مع

الإخوان الموجودين هناك، وقالوا لا بأس أن تلتقوا به وتجلسوا معه. يعني أنا آسف: طلب [الارياني] مقابلتي شخصيّاً، ياسين لم يكن حاضراً في المقابلة. التقيتُ مع الدكتور عبد الكريم الارياني. يجب أن أتأكّد من هذه الواقعة، هل ياسين طلب والتقى معه في وقت آخر أم لا؟ لكن أنا ذهبت بناء على طلبه وتكلّمتُ مع الإخوان فقالوا: إذهب إليه وتحدّثوا عما يريد. التقيتُ بالدكتور عبد الكريم وكان أول لقاء بعد الحرب عندما انقطع التلفون بيني وبينه، وهذه قصة أخرى أثناء الحرب.

كان هذا أول لقاء في دمشق، وكان الجو ودّياً بطبيعة الحال ولكنّ الوضع السياسي وآثار الحرب كانا حاضرين في اللّقاء الذي انعقد في فندق الشّام. قلتُ له أودّ أن أستمع إليك لأنّي أنتمي إلى الطرف الذي خسر الحرب وأنا فارّ من البلاد. أنا في دمشق، وأنتَ الآن موجود ضمن الطرف الذي انتصر وانت احد صانعي السياسة ولك تأثير، فما هو الوضع؟ طبعاً، كان يتعامل معي على أساس أنّي كنتُ ضدّ الانفصال وضد الحرب، لكن في الحقيقة كان معظم الحزب الاشتراكي ضدّ الحرب وضد الانفصال. [الاحرى] كان يتعامل معنا على أساس أنّنا ضدّ الانفصال ولكنه كان غاضبا عليّ (زعلان) لأنني لسنا مع الحرب. قال لي يومها بالحرف إنه متفائل بأوضاع البلاد ما بعد الحرب وإنّ واحدة من القضايا الرئيسة أصبحت محسومة وهي الوحدة اليمنيّة، وأنه لا خطر الآن على الوحدة، وإنّه يعتقد أنه سيكون هناك استقرار في اليمن وسيتمّ الشروع في بناء دولة النظام والقانون وإنّ مشكلة اليمن تنحصر الآن في شيئين أو في قضيتين: الأولى الوضع الاقتصادي، قال إنّ هذا الوضع صعب وسيكون أصعب الآن بعد الحرب ولكننا سنعالجه بالاعتماد على دعم أصدقائنا في أوروبا وفي الغرب، وإنّ هناك تفاهما معهم، أي أننا اتّبعنا سياسة مرنة وهم يرحّبون بهذه السياسة، فيُمكن لمشكلة الاقتصاد أن تُحلّ ولكن على المدى البعيد.

أما المشكلة الثانية فهي العلاقة مع السعودية، قال إنّ العلاقة مع السعودية مشكلة مزمنة وإنّ اليمن يجب أن يسعى إلى حلّها، وإذا نجح في ذلك فتكون قد انتهى من مشكلة كبيرة ولكنّه يعتقد أنّ هذا الموضوع سيستغرق وقتاً طويلاً، وأشعرني بأنّ النظام ينظر إلى نتائج الحرب على أنها انتصار له وهزيمة لأعدائه، وبالذات السعودية وآخرين. كان تعقيبي على هذا الموضوع أنني بالعكس أعتقد أنّ الذي خسر هو الشعب اليمني كله وأنّ الخسائر يمنيّة وأنّه في الميزان الاستراتيجي العامّ لم تخسر السعودية شيئاً لأنّ سياسة دعم الصراع الداخلي في أي بلد ظلّت كما هي: سياسة السعودية وسياسة الكثير من البلدان الكبيرة تجاه جيرانها الأصغر أو [هي سياسة] الاغنى والأضعف. والمهمّ في النهاية أنّ الحرب أدّت وتؤدّي إلى إضعاف اليمن وإضعاف دوره في العالم. لذلك لست أعتقد أن حلّ مشكلة الحدود سيكون سهلاً وقريباً وأنّي أخشى من هذه النظرة، نظرة أنهم انتصروا على أطراف في الخارج. كان رأيي أنهم انتصروا

على طرف داخلي وهذا في النتيجة هو إضعاف لليمن وليس انتصاراً على طرفٍ خارجيّ. وهذا ما اتّضح لاحقاً، قدّموا تنازلات، سنأتي على ذكرها في الشريط عن آثار الحرب.

وقلت لعبد الكريم: إذا كانت الحرب قد حفظت الوحدة مؤقّتاً الآن ولكنّها ستؤدّي إلى انهيار الديموقراطية على اعتبار أنّ الانتصار بالقوّة العسكريّة يشرّع قانوناً جديداً، قانون الانتصار بالقوة، و[لسان حاله] أنّ الديموقراطية وسيلة غير مناسبة لليمن. [والديمقراطية] لا يمكن التفريط بها وإذا انتهت الديموقراطية فسوف تسقط الوحدة أيضاً. قلت إنّ اليمن لا يستطيع إلا أن يكون ديموقراطيّاً، لا يمكن أن يكون مثل سوريا أو العراق أو السعودية أو غيرها. وقلت إني رحّبت بهذا الاستنتاج. ثمّ تحدّثنا عن مشكلات ما بعد الحرب وإزالة آثار الحرب، ووعد أنه سيعمل على ذلك. وسألته ما الذي يريده من هذا اللقاء؟ فقال إنّ القيادة السياسية في صنعاء تنظر إليّ وإلى الدكتور ياسين على أننا أكثر عقلانية وأننا مع الوحدة وهي تريد للحزب الاشتراكي [المشاركة في؟] السلطة، لا تريد حلّ الحزب الاشتراكي ولا التخلّص منه ولكنهم يريدون أن يتعاملوا مع قيادة مسؤولة ولديها خبرة واستعداد لل [التعاون؟] وإنّه يأمل بعودتي أنا وياسين والأخ سيف إلى صنعاء.

فقلت له عندنا قرار بالعودة إلى صنعاء [وقررنا اننا] سنعود إلى الحزب، والذي يقرّر من يقود الحزب الاشتراكي نحن وليس أي طرف آخر، هي اللّجنة المركزية في صنعاء، ونحن نؤيّد القيادة المنتخبة في صنعاء الآن. ولكني أريد ان إفترض أننا عدنا إلى صنعاء وأصبحنا ضمن قيادة الحزب الاشتراكي اليمني، هل ستسمحون لنا بأن نعيد بناء الحزب وفق رؤيتنا وخبرتنا ووفق مصالح الناس؟ أو أنكم تريدون أن نبني حزباً يتبع الطرف المنتصر ونكون نحن بمثابة «جنبي جديد»، والجنبي هذا مشهور بأنّه يؤسس حزباً تابعاً للسلطة؟ وضربت له مثلا: إذا كنا سنعود لنبني حزباً مستقلاً فهذا قرارنا. اما إذا كنا سنكرّر تجربة الحزب الكردي أو الديموقراطي الكردستاني إلخ. الذي كتبوا اسمه [حسب نكتة شائعة] بلوحة كبيرة، "الحزب الديموقراطي الكردستاني ثم كتبوا تحته "لصاحبه صدام حسين"، فلا لزوم لأن نعود وننشئ حزباً لأنّنا في آخر أعمارنا السياسية ولا يمكن أن نفعل هذا. فقل لي ما الذي تريد وما الذي تستطيع ان تقرر؟ ثمّ هل عندكم نيّة بأن تقوموا بانفراج بعد الحرب؟ قال لي بالحرف: هذه الأسئلة التي طرحتَها لا أستطيع الرد عليها. سأطرحها في صنعاء وإذا وجدتُ الردّ بالإيجاب سأتّصل بك وبياسين وبسيف صايل من جديد، وإذا لم يكن الرد بالإيجاب فسوف أصمت.

الانتخابات النيابية: نشارك ام نقاطع؟

انتظرنا أشهراً عدّة ولم يتّصل، فعرفتُ أنّ الجواب كان سلبيّاً وأنّه إذا كانوا يريدون جماعةً تعمل مع السلطة، وتقوم بدور الشاهد الملك أو بدور كاسر الاضراب. وطبعاً انتهى الموضوع هكذا. بعد ذلك قرّرت أنا والإخوان العودة. انتظر ياسين في الإمارات ونحن قرّرنا العودة إلى صنعاء من تلقاء أنفسنا ولكن بعد أن أبلّغنا السلطة أننا سنعود، طبعاً أنا كنتُ قد أعدت زوجتي، سآتي إلى هذه النقطة لاحقاً وسأتحدث عن كيف عاملوها وعاملوا أولادي، سأذكر هذا الموضوع لاحقاً. لكني أريد أن أصل إلى موضوع المؤتمر.

عدنا إلى هنا، إلى صنعاء، واكتشفنا أنّ الأخوان الموجودين في الخارج كلّهم اعتبروا العودة غير المشروطة على انها خيانة لهم. ولما وصلنا إلى هنا كانت السلطة تريدنا أن نؤيّد سياستها وأن ندين أشخاصاً معيّنين في الحزب الاشتراكي. نحن طبعاً رفضنا هذا فاعتُبرنا خونة أيضاً. يعني أنّ بعض زملائنا في الخارج يعتبروننا خونة لأننا هنا، والسلطة هنا طلبت منا مواقف معينة ولمّا رفضنا هذه المواقف، وهي إدانة أشخاص معيّنين في الخارج، أيضاً اعتبرتنا خونة. وأدلى عبد الكريم الارياني بتصريح صحافي شهير هاجمني فيه شخصيّاً ووصفني بأنني عدت محنّطاً مثلما ذهبت إلى الخارج. وكان هذا التصريح ردّاً على تصريحٍ لي في المطار، مع بعض الصحف في مقابلات صحافية، الذين سألوني إذا كنت سأتخلّى عن الحزب الاشتراكي وأعود إلى المؤتمر لأنّ الحزب أصبح مهزوماً وخائناً، فقلت لهم: كلا إنني الآن متمسّكٌ بالحزب الاشتراكي أكثر من أيّ وقتٍ مضى لأنّ الحزب الاشتراكي كان في الأوّل جيشا ونظاماً وقوات عسكرية، إنّما الآن فهو فكرة وبرنامج ولا يمكنني أن أكون مع الحزب وهو قوي وأتركه وهو ضعيف. أنا أعتقد أنّ الذي يقرّر بقاء الحزب الاشتراكي من عدمه هم الناس في اليمن، المواطنون في اليمن، أما أنا فسأظلّ حزبيّاً إلى آخر نفس وخصوصاً وقد هُزم الحزب وأنا قد اعتدتُ أن أكون دائماً في الجانب الخاسر وليس لديّ ما يمنعني من ذلك هذه المرة. كانت هذه مقابلات صحافية، عندها ردّ عليّ عبد الكريم بما اسلفت.

طبعاً جرت اتصالات وأنا في القاهرة، هذه سنأتي لها بالموضوع الآخر غير الحزبيّ. المهمّ، في هذه الأجواء عملنا وبدأنا نحضّر لمؤتمر الحزب. وأثناء التحضير، حلّ موعد إجراء الانتخابات النيابية الدورية في أبريل ١٩٩٧. وقبلها بشهرين دارت مناقشات داخل الحزب الاشتراكي اليمني وحوارات مع القوى السياسية الأخرى بما في ذلك مع "مجلس التنسيق" ومع "الإصلاح" ومع الرئيس علي عبد الله صالح حول موقف الحزب الاشتراكي من الانتخابات. كان هناك تيّار قوي داخل الحزب وتيّار غالب في خارج البلد يرفض مشاركة الحزب في الانتخابات ويعتبر ذلك خيانة للضحايا وللهاربين ويدعو إلى المصالحة الوطنية وإزالة آثار الحرب قبل المشاركة في الانتخابات. وإقترح هذا التيار، وهو تيار كبير أن يقاطع الحزب الاشتراكي الانتخابات حتى تعود الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الحرب. وكان من رأيي

ومجموعة من الإخوان الآخرين أننا يجب أن نشارك في الانتخابات وأنّ هذه سلطة سلطة واقعيّة – على اعتبار انهم هم كانوا يعتبرون أننا نعطيها الشرعية [اذا شاركنا في الانتخابات]، وأنّنا لا يجب أن نعطي نظام ما بعد الحرب الشرعية. لكن نحن كان رأينا أنه نظام واقعي موجود وسلطة قائمة ويجب أن نعيد بناء أنفسنا ونغيّر الواقع من خلال تنظيم الجماهير.

احتكمنا إلى اللجنة المركزية، طبعاً كانت السلطة المنتصرة تتبع سياسات سيئة في الجنوب، تعتقل الناس، تصادر الأراضي والبيوت، تعسكِر المحافظات الجنوبية، فكانت تخلق مناخاً شعبيّاً متأزّماً في الجنوب ينعكس على مزاج الناس داخل الحزب الاشتراكي ويخلق جوّاً من التطرّف والرفض المطلق لكل شيء، ولكل تعامل مع الوضع القائم والحالة السياسية القائمة في البلاد. في هذه الأجواء، قرّرنا الاحتكام إلى اللجنة المركزية. عقدت اللجنة دورتَها بعد أن تفاوضنا مع الرئيس علي عبد الله صالح الذي كان رأيه أننا إذا شاركنا في الانتخابات سيعيدون لنا جزءاً من أموالنا وبعض المقرّات. وكانت الأحزاب السياسية تريد منا أيضاً أن نشارك، بما في ذلك "الإصلاح" وأحزاب "مجلس التنسيق". ولكنّ تياراً من داخل الحزب الاشتراكي، وهو تيار قوي جدّاً، يضم أغلبية اعضاء الحزب في الداخل والخارج، كانت ضد المشاركة في الانتخابات. وكانت تعتقد أننا إذا قاطعنا الانتخابات سنؤثّر على شرعيّة السلطة وعلى وضعها. أثناء دورة اللجنة المركزية جاءتنا برقيات من الخارج ومن بعض المنظمات تؤيّد المقاطعة، كما وجّهت بعض الأحزاب مثل "التجمع الوطني" و"رابطة أبناء الجنوب" و"الجبهة الوطنية في الخارج" (موج) رسائل تحثّ أعضاء الحزب وأعضاء اللجنة المركزية على المقاطعة. دخلنا في مناقشة هذا الموضوع وكان الأمين العام، علي صالح عباد-مقبل، في الطّرف الذي يدعو إلى المقاطعة، وتمكن الأخوة الداعين للمقاطعة من إحراز الانتصار داخل اللّجنة المركزيّة وهُزمنا نحن في الاقتراع العام، يعني هُزمت دعوتنا إلى المشاركة في الانتخابات حيث حصل الطّرف الدّاعي إلى المقاطعة على ٥٧ صوتاً مقابل ٣٢ أو ٣٦ صوتاً يدعو إلى المشاركة.

هؤلاء هم اللّجنة المركزيّة، هؤلاء هم الّذين اجتمعوا في اللّجنة المركزية، وكان في المنظمات أغلبية تساند المقاطعة. أعلنت أنا يومها، من قاعة اللجنة المركزية، أننا نقبل بهذه النتيجة ونعترف بالهزيمة ولكننا نعتقد أنّ هذا انتصارٌ للديموقراطية لأنّ القرار اتُّخذ من دون ضغوط ومن دون أيّ صراع. وقاطعنا الانتخابات، وهذا أثّر على وضع الحزب الاشتراكي من الناحية المالية وعلى علاقتنا بالجماهير ومع ذلك استمرّينا في تحضير دورة المؤتمر [الثانية].

في نهاية عام ١٩٩٨ برزت مشكلة في وجه عقد المؤتمر. إخوان في الخارج يعارضون عقده واخوان في الداخل يعارضون ايضا لأنهم كانوا يعتقدون أنه يجب بقاء الأوضاع مثلما كانت عليه وبقاء الشرعية [الحزبية] على حالها لتخوفهم من تغيير القيادة. نحن فكّرنا كيف نخرج من هذا المأزق لأنه لم يكن هناك تأييد داخلي لعقد المؤتمر ولم تكن هناك إمكانية لإجراء انتخابات كاملة لأننا لم نملك مالا فالسلطة صادرت (علينا) الأموال والأخوان في الخارج ضدنا

وكنا نشعر بنقصٍ في شرعيّتنا. ثم انه يجب عقد بمؤتمر ولسنا نملك وثائق جديدة. فقرّرنا عقد المؤتمر على دورتين: الدورة الأولى تكون للوثائق، للبرنامج والنظام الداخلي، بحيث لا يخاف الإخوان الذين في الخارج وأن لا يعارضون المؤتمر. والدورة الثانية تكون لانتخاب القيادة. عقدنا الدورة الأولى بنجاح في ديسمبر ١٩٩٨ وقررنا عقد الدورة الثانية بعد سنة من ذلك. وشرعنا على الفور في [التحضير] طبعاً كانت الدّورة الأولى من المؤتمر تظاهرة كبيرة وأظهرت أنّ الحزب الاشتراكي لديه إمكانية في أن يعيد بناء ذاته رغم الظروف الصّعبة. وقد سلّطت هذه الدورة للمؤتمر الأضواء على الحزب من الدّاخل والخارج فبدأ يستعيد مركزه المعنويّ وأعطت قيادةَ الداخل شيئاً من الشرعية ولكن ظلّ الإخوان في الخارج مؤثّرين وخائفين من عقد الدورة الثاني.

سبتمبر ١٩٩٩: ادرك الأمين العام وكثير من الإخوة أنّ مقاطعتنا للانتخابات الأولى كانت خطأ، لذا قرّرنا وأحزاب "مجلس التنسيق" أن نشارك في انتخابات الرئاسة. أدّى هذا إلى تغيير الموازين داخل اللجنة المركزية بحيث صار الجناح الذي يدعو إلى الاعتدال والمشاركة السياسية والعمل الديموقراطي داخل الحزب يملك أغلبية في اللجنة المركزية، ولكن بقي هناك تيار قوي يرفض الانتخابات أو المشاركة فيها كما يرفض عقد المؤتمر. رغم ذلك واصلنا الإعداد للمؤتمر. وقبل أشهر من اعقاده، يعني بالتحديد في أواخر ١٩٩٩ وبداية عام ٢٠٠٠ تأكد الكلّ أننا شكّلنا لجنة تحضيرية وأنّ الإعداد للمؤتمر يسير وأنه يجب أن يعقد دورته الثانية، وهي الدورة التي ستنتخب القيادة الجديدة. هنا بدأت أطراف الثلاثة، أو أكثر، تعمل من أجل أن تؤثّر على المؤتمر. كانت السّلطة من جابنها تريد عقد المؤتمر ولكن تريد أن تفرض عليه شروطاً معيّنة وتريد أن تتحكّم بنتائج المؤتمر [...] وهناك قسم في الداخل والخارج بزعامة علي البيض ومسدوس وباعوم لا يريدون عقد المؤتمر أصلاً. لأنهم كانوا يعتقدون أنه يعطي النظام شرعيّة ويؤثّر على المصالحة وأنه يجب أن تبقى القيادة السّابقة، لاحقا، برزت لديهم مطالب اخرى.

هناك مجموعة من الداخل والخارج تريد عقد المؤتمر ولكن من دون أن يكون هناك خلافات أو مشكلات. اتخذنا قراراً في المكتب السياسي أن نغادر إلى الخارج للتشاور مع بعض القيادات هناك وتشكيل قيادة منهم. كثّفنا لقاءاتنا مع الإخوان الموجودين في دمشق. وسنتابع لاحقاً ما هي النقاط التي اتفقنا معهم عليها وثم كيف حصل الخلاف وما الذي طلب الرئيس عندما قابلناه وما الذي طلب النائب [على البيض؟] من الأمين العام [علي صالح عباد-مقبل؟] وكيف اتفقنا مع الإخوان في الخارج في دمشق ووصلنا إلى صفقة معينة، ونتحدث عن عقد المؤتمر في النهاية.

اجتماعات دمشق

ذهبنا، الأمين العام [علي صالح عباد-مقبل] وأنا، إلى دمشق بتكليفٍ من اللّجنة المركزيّة للّقاء مع الإخوان في الخارج، يعني الذين يقومون بدور قيادي مع الإخوة المنفيين والمتواجدين في الشتات. في نيسان/ أبريل من هذا العام ٢٠٠٠، التقيناهم في دمشق، وحضر اللقاء الأخ ياسين سعيد نعمان الذي اختير رئيساً للمجموعة القيادية في الخارج، وسالم صالح محمد، الذي كان أميناً عامّاً مساعداً من قَبل وعضو مجلس الرئاسة، والأخ حيدر العطاس الذي كان عضوا في المكتب السياسي ورئيسا للوزراء ورئيسا لمجلس الشعب الأعلى [رئيس دولة] في الجنوب قبل الوحدة، ثم عيّن رئيسا للوزراء في دولة الوحدة، والأستاذ أبو بكر باذيب، عضو سابق في المكتب السياسي وعضو اللجنة المركزية في الوقت الراهن، والأخ شعفل عمر، عضو سابق في اللجنة المركزية وعضو حالي في سكرتارية اللجنة المركزية، الخ.

لم يدعَ علي ناصر. لم يكن علي ناصر في الاجتماع بشكل رسمي، سأتكلم عن هذا الموضوع لاحقاً. الأساس في الامر أنّ كل واحد من هؤلاء الأخوة يمثّل منطقة من المناطق المتواجدين فيها الأخوان الذين خرجوا بعد الحرب - أي الإمارات، القاهرة، دمشق، السعودية إلخ. - وهم في الواقع، جميعهم سياسيون من الدرجة الأولى ويملكون خبرات حزبية وسياسية قديمة ورجال دولة متمرّسون ونحن التقينا معهم في دمشق وأردنا أن نخوض حواراً لحلّ كثير من المشكلات التي كانت عالقة بين الداخل والخارج، بين الحزب في الداخل والإخوة المتواجدين في الخارج، وأن نصل إلى موقف موحّد.

استمرت مناقشاتنا ثلاثة أيام تحدّثنا فيها عن الأوضاع السائدة في اليمن في مرحلة بعد الحرب وموقفنا منها وعلاقة القيادة الموجودة في الداخل بالإخوة القياديين الموجودين في الخارج. وكان هدفنا، الأمين العام وأنا، أن نقنع الإخوان في الخارج بمواصلة نشاطهم السّياسي وبتأييد عقد المؤتمر، في دورته الثانية، وكان هدفنا أيضاً الوصول إلى فهم مشترك للخط السياسي، الذي أقرّه الحزب في الدورة الأولى، وأهمية دخول الانتخابات وممارسة النّضال السياسي السّلمي إلخ.

بعد ثلاثة أيّام من المناقشات توصلنا إلى صفقة رفاقية، إذا جاز التعبير، صفقة سياسية رفاقية. اتّفقنا أوّلاً على ضرورة عقد مؤتمر الحزب في دورته الثانية، وإجراء الانتخابات للقيادة الجديدة، على أن يؤيدوا هم عقد هذا المؤتمر بشكل قوي وأن يعلنوا موقفهم هذا. واتفقنا ثانيا على الخط السّياسي العامّ والقائم على النضال السياسي السلمي وترك العنف والعمل ضمن الدولة اليمنية الموحّدة مع الدعوة للمصالحة الوطنية وعودة المنفيين في الخارج وإزالة آثار الحرب وإعطاء اهتمامٍ أكبر للأوضاع في المحافظات الجنوبية. واتّفقنا ثالثاً على أنّ الحزب يجب أن يشارك في الانتخابات المحلّية والبرلمانية وأن يساهم في مؤسسات المجتمع المدني وأن تنتهي سياسة المقاطعة لأنها تضرّنا ولا تضرّ النظام. واتفقنا أيضا على أنّ القيادة اليومية

هي في الداخل، في صنعاء، وأنه لا يمكن القبول بقيادتين في الداخل والخارج، وأنّ القيادة التي تتّخذ القرارات هي المكتب السياسي في صنعاء وانه سيجري التشاور معهم [رفاق الخارج] دوريّاً بين وقت وآخر.

مقابل هذه النقاط المشتركة، وعدنا الإخوان في الخارج بأنّنا سنقدّم إلى المؤتمر قائمةً بأعضاء اللّجنة المركزية المتواجدين في الخارج لكي يعاد انتخابهم بالتزكية العلنية ومن دون منافسة لأنهم غائبون في الخارج ولا يستطيعون العودة لحضور المؤتمر. كما أعطيناهم الحقّ في التحدّث باسم الحزب في الخارج، يعني بإمكانهم أن يتولوا جزءاً من العلاقات الخارجيّة للحزب وأن يتحدّثوا عن سياسة الحزب بالتّنسيق مع القيادة في صنعاء. وفي النهاية خرجنا بتوحيدٍ للمواقف، في موقف مشترك في الداخل والخارج. بقيت مجموعة صغيرة من الإخوان الآخرين في الخارج لم تؤيّد هذه القرارات، هم الإخوة الذين لهم صلة بعلي البيض، الأمين العام السابق. لكن أغلبية المتواجدين في الشتات أو في الخارج أيّدت اجتماع دمشق والقرارات التي خرجنا بها. لم يحضروا الاجتماع، لم يكن مطلوباً منهم أن يحضروا الاجتماع، لأنّ الاجتماع يضم مدعوّين فرداً فرداً من كلّ منطقة والأشخاص الذين هم قياديون، لكنّهم لم يؤيّدوا الاجتماع ولم يؤيدوا القرارات التي خرجنا بها وبعضهم انتقد أيضاً القرارات والاجتماع من ضمنهم حسن باعوم، سكرتير منظّمة الحزب في حضرموت ولكنّه انتقد الاجتماع لوحده.

معارضو الداخل

كان يجب عقد المؤتمر لأن الحزب الاشتراكي لم يعقد مؤتمراً منذ ١٤ عاماً، نحن حلّينا مشكلة، كان يجب أن نحلّ مشكلة عمرها ١٤ عاماً. انعقدت اجتماعات صغيرة ولم ينعقد مؤتمر على أساس الانتخاب من القاعدة إلى القمة منذ ١٣ او ١٤ عاما عاما. في السابق، لم تكن هناك انتخابات، كانت انتخابات تجري حسب قوائم مغلقة تقدَّم. وطبعاً كان تناسب القوى أثناء المؤتمرات الحزبية للمنظمات في الواقع يتغيّر باستمرار.

حسن باعوم كانت لديه شعبية كبيرة داخل الحزب وبين المواطنين – ولكنه واخوانه ارتكبوا مجموعة من الأخطاء أضعفت شعبيتهم بشكل متدرّج، ونحن تعاملنا مع المسألة بصبر، وهذا أدّى إلى تغييرٍ داخل المحافظات المختلفة. ومن الأخطاء التي ارتكبوها معارضتُهم لعقد المؤتمر، كان يرى الكثيرون أنه من غير الممكن أن يبقى الحزب من دون مؤتمر. الخطأ الثاني دعوتهم المستمرة لمقاطعة الانتخابات وهذه لم يعد لها مؤيدون كثر، كانت الأغلبية تعتقد أننا أخطأنا في المقاطعة السابقة واننا تطرّفنا وأنه يجب أن نشارك في الانتخابات. خطأهم الثالث رفضهم للديموقراطية، ورفض الديموقراطية لم يكن مقبولاً داخليّاً أو خارجيّاً. كانوا يتصرفون بطريقة فردية ولا يرجعون للتشاور مع الآخرين؛ وكان واضحاً أن المجموعة الأخرى أكثر

ديموقراطية. حسن باعوم في حضرموت أصدر بياناً ضدّ لقاء دمشق لكنه لم يتشاور مع لجنة المحافظة ولا مع القيادة. اخيرا، نحن استفدنا من لقاء دمشق وهم رفضوا لقاء دمشق وأثّر هذا عليهم بشكل سلبي. التأييد الذي كانوا **في** الخارج انتقل إلى الداخل، هم كانوا عدميين في السياسة، رفض مطلق.

لم نقابلهم [قبل المؤتمر] ولكنّهم دخلوا بين المندوبين بشكلٍ عادي وبينهم أربعة من أعضاء المكتب السياسي. كما قلت، كانت لباعوم شعبيّة كبيرة ولكن لم يملك ثقافة سياسية لذلك كان يتصرّف بقدرٍ معيّنٍ من الغرور، وعدم الاستماع لآراء الآخرين أو مناقشة الآراء. في خطابٍ له دعا الحزب الاشتراكي إلى الاعتذار للمواطنين في الجنوب لأنه ارتكب أخطاءً في حق الجنوب. طبعاً الحزب قدّم اعتذاره للقوى السياسية والنّاس الحزب عن الديكتاتورية والشمولية في المؤتمر السابق ولكنّ السلطة وأنصارها التقطوا موقفه وقالوا إنّ الحزب الاشتراكي حزب كانت سياسته خطأ ويجب أن ينتهي ويجب محاكمة أعضائه. وحسن كان يقصد بالاعتذار الاعتذار من موضوع الوحدة، وهؤلاء التقطوا الموضوع بأنه الاعتذار من السياسات التي اتّبعها الحزب. وحسن معروف أنه كان في الماضي متطرّفاً، لذا غضب أعضاء الحزب من هذا الكلام وحاولوا أن يقنعوه بالتخلّي عن هذه العبارة ولكنّه أصرّ عليها. واستغلّت الصحفُ الموالية للسّلطة وهاجمت الحزب الاشتراكي. هو قال كلام اعتذار عام ولكن هو قال كلاماً غامضاً فسّره كلّ شخص تفسيراً مختلفاً، فخسر أنصاراً داخل الحزب.

الخطأ الآخر الذي ارتكبه حسن هو أنه أثناء مؤتمر المنظمة في حضرموت فرض رأيه على المؤتمر واستبعد العناصر القيادية الأخرى كلّها ورشّح اثنين من أنصاره ورشّح نفسه للّجنة المركزيّة، وهو من المفترض أن لا يترشّح للّجنة المركزية، من المفترض أن يترشّح للمؤتمر العام، وأن لا يترشّح لمؤتمر المحافظة، [عضوية] مؤتمر المحافظة للنّاس الجدد، للشباب والنساء. لم يرشّح نفسه كمندوب للمؤتمر، رشّح نفسه كعضو لجنة مركزية من أجل ان يتجنّب المؤتمر العام الرابع، كي لا ينافَس في المؤتمر لأنّ هؤلاء الذين انتُخبوا ممثّلين للمحليات هم ثلث اللجنة المركزية يتمّ انتخابهم من المحافظات، والمؤتمرُ العام يزكّيهم، لا يعودوا يُنتخبوا من جديد، لكن حسن رشّح نفسه بدلاً من أن يرشّح فؤاد با مطرف بدل ما يرشّح بارجاء بدل ما يرشّح بامعلّم والّذين هم الكادر الجديد، هو رشّح نفسه بدلا منهم وأحضر اثنين أو ثلاثة من أنصاره وفرضهم على المنظّمة. وارتكب خطأ كبيراً بأن جعل الاقتراعَ علناً وليس اقتراعاً سريّاً كما ينصّ النظامُ الداخلي. هم صوّتوا باليد، لم يعرض نفسه على الصندوق. قال: من مع حسن باعوم؟ هم صوّتوا له. وكانت هذه مخالفة تنظيمية كبيرة إذ كان من المفترض أن يكون الاقتراع سرّيا وقائما على المنافسة، لكن لم يتم بذلك. هم صوّتوا له في تلك اللحظة لكنهم بعد ذلك اعترضوا على هذا.

هذه الأخطاء التي ارتكبها حسن باعوم أضعفت هذا التيار في حضرموت، وانقسمت منظّمة حضرموت إلى رأيين، أقليّة مع حسن، بعدما كانت له أغلبيّة، وأكثرية ضده. أيضاً في مؤتمر شبوة عملت المجموعة المؤيّدة لمحمد حيدره مسدوس [عضو المكتب السياسي] وحسن باعوم على محاولة تطويق المؤتمر بالسّلاح، وإرغام المندوبين على إصدار قرارات معيّنة وانتخاب ناس معيّنين. وكان من ضمن الأشياء التي قاموا بها أنهم استنجدوا بالأمن السياسي وحاولوا إقفال مقرّ الحزب، شخص اسمه الجبواني وآخرين، وقالوا إنهم يعارضون انتخاب الفلاحين والمهنيّين، العمال والفلاحين الذين ينتجون، يعارضون انتخابهم في اللجنة المركزية.

أبناء قبائل وعمال وصيادون وفلاحون

هذه المجموعة المؤيدة لمسدوس. في الشرق، في المناطق الشّرقيّة شيء اسمه أبناء القبائل وشيء اسمه أبناء المواطنين الذين يحترفون العمل. أبناء القبائل هم للحرب ولا ينتجون، ولكن يعتبرون انفسهم الطبقة الأولى، هناك آخرون، سكرتير منظمة الحزب نصران وهناك ناس هم فلاحون وصيادون وعمال، هم [جماعة مسدوس] قالوا إنّ هؤلاء لا يستحقّون قيادة الحزب ونحن نرفض أن يكونوا في قيادة الحزب. فصوّت المندوبون ضدهم، فخسروا، تحوّلوا إلى أقلية في شبوة بسبب هذا السلوك، بسبب محاولة فرض انفسهم بالقوّة على المؤتمر.

هل أبناء القبائل كانوا يحملون البندقية؟ نعم، البندقية، كانوا يحملون البندقية مع هؤلاء الذين هم مؤيدون لمسدوس والباعوم. قليل منهم، ليس كل القبائل، مجموعة صغيرة. ولكن بقية القبائل والآخرين قالوا لهم هذا لا يمكن، هذا تقاليد الحزب الاشتراكي. رفضوا الموقف وتحوّلوا إلى أقليّة، ووقف مندوبو المؤتمر من أبناء القبائل، بمن فيهم من أقاربهم ومن الآخرين، ضدّهم وتحمّل الجناح اليساري هذا الموقف، يعني مسدوس وباعوم وآخرون. بعد هذه الأخطاء كلّها انقسمت المجموعة التي كانت تؤيّد مسدوس وباعوم في اللجنة المركزية، وفي سكرتارية المنظمات وصاروا إما محايدين وإما ضدهم. أصبح عبد الواحد المرادي [عضو مكتب سياسي] إنساناً محايداً، سكرتير أبين وسكرتير لحج أيضا، بعد ان كانا قريبين من هذا الجناح، أخذا موقفاً آخر، فخسروا المؤيّدين في اللجنة المركزية وفي اللجنة التحضيرية.

عندما جاؤوا إلى اللجنة المركزية في دورة سبتمبر طرحوا كلّ مطالبهم ولم يحصلوا إلا على صوتين أو ثلاثة. واتّخذت اللجنة المركزية قراراً بعقد المؤتمر في ٣٠ آب/ أغسطس، أجّلوا المؤتمر شهراً واحداً فقط وخسروا هم كل المقترحات التي طرحوها في دورة اللجنة المركزية.

في عودة الى يوليو، نحن اجتمعنا، اجتمعت اللجنة المركزية واللجنة التحضيرية ووافقت بأغلبية كبيرة على الرأي الذي طرحه الأمين العام وأنا والآخرون، كما وافقنا على التقرير

السياسي وهم رفضوا [كتلة مسدوس-باعوم] التقرير السياسي. لم يؤيدهم أحدٌ في هذا الموضوع، ليس تماما، يعني كان معهم ربما ثلاثة أو أربعة أصوات فقط في اللجنة المركزية. كان معهم السكريتر الثاني في منظمة عدن. وهم، ثلاثة أشخاص: باعوم ومسدوس والمرادي، [ومرادي] ليس معهم بالكامل، نص نص، ولم يكونوا متّفقين على رأي. صار معهم أربعة أصوات. كان هذا قبل أن نسافر بأسبوع، كان منتصف سبتمبر، عقدنا [الاجتماع] في أواخر سبتمبر قبل أن نسافر لأميركا.

كان هناك اجتماع سابق [للجنة المركزية] في حوالي ٢٢ يوليو. وفشلت كلُّ مطالبهم، ولكن نحن كنّا حريصين على مشاركتهم في المؤتمر وأشعرناهم بأنّنا على استعداد لتفهّم بعض مطالبهم والحوار معهم من جديد حولها وأنّ القضيّة الأساسية بالنسبة لنا هي عقد المؤتمر وأثناء انعقاده يمكن أن نتفهّم بعض القضايا بما في ذلك رغبتهم في إدخال نصّ حول تصحيح مسار الوحدة، يعني انه يمكن تداول أفكار من هذا النوع، واننا لا نرغب في استخدام الأكثرية التي لدينا في اللجنة المركزية لإلحاق الضرر أو الهزيمة الكاملة بهم، كنا نريد أن يكونوا موجودين وأن يكون لهم تمثيلٌ في المؤتمر وفي اللجنة المركزية والمكتب السياسي. لأنّنا كنّا نعتقد أنّ هذه هي الديموقراطية الداخليّة. لما كنّا نقول بضرورة وجود ديموقراطية، يجب أن نقبل بوجود الناس الذين لا نحبّهم والذين لا نتّفق معهم، وأنّ هذا هو الحزب الاشتراكي الجديد .رغم أنهم يتّهموننا ونردّ عليهم، يعني بالإقصاء أو بالمنع وإلغائهم وإلغاء وجودهم، هذا يكون نفس سياساتنا السابقة ونفس السلوك السابق وهذا يتنافى مع دعوتنا إلى التحوّل الديموقراطي في الحزب.

رفض طلبات السلطة

حينما حلّ موعد عقد المؤتمر قبل الثلاثين من آب/اوغسطس بيومين كنت مسافراً إلى أميركا وعدت يوم ٢٧، وكانت اللجنة المركزية قد عقدت دورتها في نفس الوقت على أساس أن تستعرض آخر السيناريوهات المتعلّقة بالمؤتمر العام الرابع.

أوّلاً، كما اسلفت، اجتمعنا في يوليو وقرّرت اللجنة المركزية عقد المؤتمر وأقرّت الوثائق. في تلك الدورة الجديدة هذه، بينما أنا مسافر في يوم مجيئي، استعرضت اللجنة آخر الإجراءات التنظيمية المتعلّقة بالمؤتمر وأقرّت عدد المندوبين، وأقرّت التقرير السياسي الذي ستقدّمه للمؤتمر والانتقال إلى المؤتمر يوم ٣٠ آب/اوغسطس. أقرّت كلّ هذه الإجراءات.

قبل هذا الموعد، أي قبل ٣٠ آب/اوغسطس، كان الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه قد التقيا بالأمين العام للحزب الاشتراكي وطلبا منه أنّه يجب ان يخرج المؤتمر بسياسات ومطالب معينة. أهم هذه المطالب أو الضغوط أو التعليمات، شيئان: الشيء الأول أنه يجب أن يكون نصّ

البيان والقرارات معتدلة ومتّفقة مع سياسة الدولة وأنه يجب أن لا يشير البيان إلى «وثيقة العهد والاتّفاق» التي أقرّت في عمّان، و مطلوب أن لا يعارض سياسات الدولة بقوّة، وكان هناك تلميحٌ إلى ان الرئيس لا يريد لمؤتمر الحزب أن يخرج بقرار حول التعديلات الدستورية. الطلب الثاني، عدم إعادة اختيار الأربعة المحكوم عليهم بالإعدام في اللجنة المركزية، وهم علي سالم البيض وحيدر العطاس وصالح عبيد وهيثم قاسم، الذي كان وزير الدفاع.

بطبيعة الحال نحن لم نكن مستعدين لقبول هذه الطلبات، ولذلك عملت السلطة على تحريك كلّ وسائلها للضغط علينا بهذا الاتجاه. كانوا قد حولوا لنا مبلغاً ماليّاً فحجزوا المال. كانوا وافقوا على إعطائنا الكلية العسكرية [لعقد المؤتمر] فأعلنوا أن الكلية ستكون مشغولة. في النهاية اعطونا اياها. مارسوا الضغوط على بعض الموظفين من مندوبي المحافظات وطلبوا منهم أن لا يحضروا المؤتمر وإلا فإنهم سوف يتخلّون عن وظائفهم أو سيخسرونها، بعضهم مدرّسون، وبعضم موظّفون مع الدولة وهناك من يعمل مع الشركات، قالوا لهم ستخسرون عملكم إذا حضرتم المؤتمر. عقد الرئيس وبعض مسؤولي المؤتمر اجتماعات مع بعض المندوبين وطلبوا منهم تخريب المؤتمر من داخله، أي أن يُعلنوا في يوم الاجتماع انسحابهم من المؤتمر. ولكن هؤلاء المندوبين أبلّغوا اللجنة التحضيرية والمسؤول التنظيمي عن هذا الاجتماع.

ومن ضمن الضغوط التي مارستها الدولة علينا حملة كبيرة في وسائل الإعلام تتّهم الحزب الاشتراكي بالخيانة وتهدّد أعضاء الحزب بالعقاب وتُحمّلهم مسؤولية ما حدث في البلاد من حرب وانفصال. هجوم إعلامي كلّ يوم في وسائل الإعلام الرسمية. وأيضاً إطلاق شائعات تقول إنّ بعض قيادات الحزب الاشتراكي قد يتعرّضون للاغتيال، يعني تهديد بالاغتيالات على أساس إنّه يمكن ان يتفجر المؤتمر ويحصل شيء خطير، و[حديث عن] صراع داخل المؤتمر كي يخوّفوا الناس من الحضور.

هذه تقريباً الضغوط الحكوميّة، تراجعوا عن بعضها ولم يتراجعوا عن الأخرى، يعني أحضروا لنا القاعة، أحضروا جزءاً من المبلغ المالي الذي كانوا خصصوه، وخفّفوا من الهجوم الإعلامي، ولكن طبعاً استمرّت الضغوط مثلما كانت في جوانب أخرى. ورغم ذلك كله وصلنا إلى قاعة المؤتمر في يوم ٣٠ آب [٢٠٠٠]. وكلّفني الرفاق بافتتاح الجلسة الأولى في المؤتمر وتقديم الأمين العام إلى المندوبين لإلقاء كلمته. وكان هذا بالنسبة لي شيئاً جميلاً. وافتتحنا الجلسة، طبعاً هذه لها حديث آخر. [2]

[2] انتخب المؤتمر مكتبا سياسيا من ٢٨ عضوا ولجنة مركزية من ٣٠١ عضوا واتخب علي صالح عباد-مقبل امينا عاما وجارالله عمر نائبا للامين العام. وأعطى الأقلية الحق في تكوين منابر خاصة بها وحق التعبير عن نفسها بحرية في اطار الحزب.